



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

نائب رئيس مجلس الوزراء
للشؤون الاقتصادية
ووزير المالية

منشور عام

رقم (٨٨) لسنة ٢٠١١

بشأن المبادئ الحاكمة للموازنة العامة للدولة وشرح للمتغيرات الاقتصادية

عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة ومجلس الوزراء اجتماعاً مشتركاً بتاريخ ٢٠١١/٩/١٠ تناول فيه المطالب الفئوية لبعض الطوائف والفئات وإمكانيات الاستجابة لها في ظل المبادئ الحاكمة للموازنة العامة للدولة والتطورات والمتغيرات الاقتصادية الجارية.

ووزارة المالية من جانبها تؤكد على أن مطالب الفئات المختلفة هو حق مشروع لها في حد ذاته، وإن كان ثمة علاقة واجبة بين حق المطالبة من جانب هذه الفئات، وبين حق الاستجابة أو التأجيل أو الشرح لمبررات عدم الاستجابة من جانب الدولة.

ووزارة المالية في هذا الشأن تود أن تضع تحت نظر جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية والاقتصادية المبادئ الحاكمة التالية للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٢/٢٠١١ بوصفها سنة انتقالية تمر بها البلاد بمنعطف صعب ولكن قابل للتغلب عليه شريطة التزامنا جميعاً بهذه المبادئ والتي تتركز أساساً فيما يأتي:

١- إن الالتزام بحدود اعتمادات الموازنة العامة للدولة وعدم تجاوز هذه الاعتمادات وعدم استحداث أي نفقة غير واردة بها هو أمر حتمي ولا تملك أي جهة تجاوزه دون الرجوع إلى وزارة المالية للحصول على موافقتها المسبقة وصدور القانون الخاص بذلك.



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

نائب رئيس مجلس الوزراء
للشؤون الاقتصادية
ووزير المالية

- ٢ -

٢- إن موازنة الدولة ينبغي أن تتوجه أساساً لصالح المواطنين جميعاً ورعاية محدودتي الدخل من خلال زيادة الدخل القومي وزيادة معدل النمو الاقتصادي وكذا زيادة فرص التشغيل والحد من البطالة، ولكن أخذاً في الحسبان ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على دول العالم كافة، والظروف والأوضاع الداخلية التي أثرت على الاقتصاد المصري خاصة.

٣- إن الإتفاق العام ليس هدفاً في حد ذاته وإنما هو الأساس في تحقيق التنمية، وأن النفقة الفاعلة هي ما يتعين أن نركز عليها ومن ثم علينا أن نحرص على تحقيق العائد والمردود اللازم من كل نفقة سواء كان مردوداً اقتصادياً أو اجتماعياً.

٤- إن الشفافية والإفصاح هو ما ينبغي أن تتسم به الموازنة العامة للدولة ومن حق الجميع أن يعرف ما تحتويه الموازنة العامة للدولة وتوجهاتها ذلك أنه لم يعد من المناسب أن يتم حجب أية موارد أو مصروفات بعيداً عن الموازنة العامة للدولة أو بمنأى عن حساب الخزانة الموحد.

٥- إن المشاركة المجتمعية باتت من الضرورات التي يمكن أن تسهم إسهاماً فاعلاً في تحقيق طموحات الدولة، وهي أحد دعائم اللامركزية بما يساعد في إنجاز وإنجاح المتطلبات المجتمعية وفق الظروف المحيطة بكل منها.

٦- إن الموازنة العامة للدولة كأحد أهم أدوات السياسة المالية لا بد أن تعكس التنسيق اللازم بين السياستين المالية والنقدية وتحقيق التوازن المالي للموازنة العامة للدولة والسيطرة على الدين العام والحد من التضخم.



جمهورية مصر العربية

وزارة المالية

نائب رئيس مجلس الوزراء
للشؤون الاقتصادية
ووزير المالية

- ٣ -

وفي إطار هذه المبادئ الحاكمة للموازنة العامة للدولة فإن وزارة المالية تؤكد على ضرورة التزام كافة الأجهزة والوحدات والجهات المشار إليها آنفاً بهذه المبادئ وأن تتصرف على ضوئها وتحرص على عدم تجاوزها أو الإخلال بها.

كما تهيب وزارة المالية بالسادة الوزراء كل في وزارته والسادة المحافظين كل في محافظته بالعمل على النظر في المطالب الفئوية التي تقع داخل نطاق اختصاص وزارته أو محافظته من خلال وضع أسلوب للتعامل مع تلك المطالب في إطار برنامج زمني لتلبية ما هو حتمي وقانوني منها، وبين المتاح من اعتمادات بالموازنة العامة للدولة دون تجاوزات وبمراعاة ما يمكن تدبيره من موارد أخرى من خارج الموازنة العامة للدولة دون تحميل الموازنة بأية أعباء إضافية.

وعلى الجانب المقابل فإن ما تمر به بلادنا حالياً من اختناقات تعترض اقتصاديات البلاد وتأثيرات على الاستثمار والتدفقات الاستثمارية الخارجية وتأثيرات على السياحة وغيرها هي في الأساس مؤثرات تكاد أن تكون متشابهة مع ما يعترض اقتصاديات دول كبرى حالياً ولكن يبقى في الحسابان أهمية أن نلتزم جميعاً في هذه المرحلة بدفع عجلة الإنتاج والتنمية، وأن نسلم بأن اعتراضاتنا ورغبة البعض الجامحة في تحقيق مكاسب فئوية دون نظر لكافة الأبعاد الأخرى ستكون لها تداعياتها السلبية على موازنة الدولة وعلى حجم الإنتاج والدخل وسيستتبعها زيادة في حجم الدين العام دون أن يقابل ذلك زيادة في الناتج القومي.

ووزارة المالية تؤكد على أن ما نطمح إليه جميعاً من تحسن في دخولنا وفي مستوى معيشتنا هو أمر لا يتأتى من فراغ وإنما يتأتى من نتاج عمل وجهد متواصل، وهي في حقيقتها تضحية مؤقتة من أجل مستقبل أفضل لمصرنا العزيزة.

نائب رئيس مجلس الوزراء
للشؤون الاقتصادية
ووزير المالية

د. حازم الببلاوى

صدر في: ٢٠١١/٩/٢٠